مخاطر تنامي النفوذ الإيراني في اليمن

إيمان أحمد عبد الحليم

ليس خافياً مسعى إيران لعب دور إقليمي بارز، حتى وإن لجأت إلى تكثيف مظاهر تدخلها في الشئون الداخلية لغيرها من الدول. ويبرز هنا على نحو خاص الدور الذي تلعبه إيران على الساحة اليمنية، بدعم جماعات من المعارضة، محاولة في إطار ذلك إيجاد موطئ قدم في محيط استراتيجي شديد الأهمية، بما يسمح لها بتوسيع نفوذها من جهة، والتأثير في توازنات القوى الإقليمية من جهة أخرى. الأمر الذي يضر بفرص استكمال المرحلة الانتقالية في اليمن، وهو ما اصطدم معه الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، إلى تكرار مطالبته إيران بالتوقف عن التدخل في شئون بلاده الداخلية، والالتزام بقواعد حسن الجوار.

أبعاد التدخل الإيراني في اليمن

خلال الفترة التي أعقبت «ثورة الشباب اليمنية» في 11 فبراير 2011، حاولت إيران استغلال حالة عدم الاستقرار على الساحة اليمنية لتحقيق أهدافها الخاصة، بتوسيع نفوذها في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة. غير أن تاريخ التدخل الإيراني هناك إنما يعود إلى ما بعد الثورة الإسلامية في طهران، ومحاولاتها تصدير الثورة إلى نطاقها المحيط، وخصوصا إلى اليمن الذي دعم في المقابل نظام صدام حسين في حربه مع إيران خلال الفترة من 1980إلى 1988، غير أن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح.

ولكن مع التحسن النسبي الذي شهدته تلك العلاقات خلال الفترة من 1994إلى 2004، تمكن الإيرانيون من التبشير المذهبي بشكل كبير.وكان ذلك التبشير على محورين، الأول التبشير بالاثنى عشرية، وكانت نتائجه غير مشجعة، وخصوصا بسبب الاختلافات المذهبية مع النظام الزيدي الذي يتبناه شيعة اليمن، فيما تمثل المحور الثاني، وهو الأهم، في إقامة علاقة جيدة مع رموز الزيدية الشيعية، التي اثمرت بعد ذلك الدور العسكري لجماعة الحوثي، والتي فجرت منذ يونيو 2004 وحتى عام 2010 ست جولات من المواجهات المسلحة مع قوات النظام اليمني في محافظة صعدة بشمال البلاد.

لكن المنحى الأهم في مسار العلاقات الإيرانية- اليمنية كان خلال الفترة التي تلت ثورة فبراير، والتي ساعدت في تحول جماعة الحوثي إلى قوة مؤثرة على الساحة اليمنية سياسيا وعسكريا، حيث استغلت الفراغ الذي تركه نظام صالح للسيطرة الكاملة على محافظة صعدة وأجزاء من محافظتي حجة والجوف، ولم تتوان في هذا الإطار من الإيحاء بأن الثورة في اليمن هي امتداد واستلهام طبيعي للثورة الإسلامية في طهران. وبجانب ذلك، برز في الآونة الأخيرة الحديث عن دور لإيران في تغذية مطالب يمنيين جنوبيين بالانفصال، ودعم الفصيل المسلح الذي يرأسه الرئيس الجنوبي السابق، علي سالم البيض، محاولة التأثير في فرص نجاح «المبادرة الخليجية» في اليمن.

مظاهر دعم إيران للمعارضة اليمنية

مع اهتمام إيران بتوسيع نفوذها في اليمن، مستغلة التطورات السياسية الأخيرة التي تشهدها البلاد، اتخذ دعمها لعناصر من المعارضة اليمنية المظاهر والأبعاد التالية.

- دعم جماعة الحوثي بالسلاح: إذ كشفت السلطات اليمنية عن اعتراض عدد من السفن المحملة بأسلحة ومتفجرات على سواحل البحر الأحمر والبحر العربي، كانت متوجهة في الغالب إلى جماعة الحوثي، وذلك ما بين عامي 2012 و2013. وكانت الحادثة الأبرز هنا ما كشفته السلطات اليمنية في يناير 2013 عن ضبط سفن تحمل أسلحة، بينها صواريخ ومتفجرات عسكرية، وقذائف صاروخية، ومعدات تستخدم لصناعة المتفجرات محليا في البحر العربي، والكشف عن أن مصدر تلك الأسلحة كان إيران متوجهة إلى جماعة الحوثي.

وفي شهر مارس من العام نفسه، كشفت الأجهزة الأمنية عن ضبط سفينة أجنبية متورطة في تهريب أسلحة إيرانية إلى السواحل اليمنية تحمل اسم «جيهان- 2»، بجانب أن السفينة التي أعلنت إسرائيل عن اعتراضها في البحر الأحمر أمام السواحل الإريترية في مارس 2014، والتي قيل إنها كانت متجهة إلى حركة حماس في غزة، أشارت معلومات أخرى إلى أنها كانت متجهة في الأصل إلى السواحل اليمنية لجماعة الحوثي.

- تدريب عناصر من المعارضة اليمنية: لم تكتف إيران بالدعم المادي المباشر بالسلاح الموجه إلى جماعة الحوثي، إذ كشفت أطراف يمنية عن دورات تدريبية تقدمها إيران للشباب اليمني، ولكن في لبنان بهدف تدريبهم على قيادة وتنظيم الفعاليات الرافضة للوحدة اليمنية. ولكن مع صعوبة استئناف هذه التدريبات في لبنان بسبب تدهور الأوضاع في سوريا، وانشغال حزب الله اللبناني بالحرب هناك، كشفت مصادر سياسية ودبلوماسية يمنية عن أن إيران تدرب أعدادا كبيرة من الحوثيين في دولة إريتريا المجاورة لليمن على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر.

وتشير المعلومات إلى أن الحكومة الإيرانية تقوم بتدريب جماعة الحوثي تحديدا في ثلاثة معسكرات تقع على الأراضي الإريترية بإشراف وخبرات وتمويل إيراني، وأحد هذه المعسكرات يوجد بالقرب من ميناء «عصب»، قبالة المعسكر الكبير للجيش الإريتري المسمى «ويعا»، والمعسكر الثاني يوجد في الساحل الشمالي بين منطقتي «حسمت» و«إبريطي» على ساحل البحر الأحمر، والمعسكر الأخير يوجد في منطقة «ساوى»، وهو أحدث المعسكرات التي أقامها الحرس الثوري الإيراني لتدريب الحوثيين، وهو قريب من الحدود السودانية.

- تكثيف النشاط الاستخباري في اليمن: على صلة بالتدريب السابق تقدمه إيران لعناصر يمنية معارضة، فهي تكثف نشاطها الاستخباري على الساحة اليمنية ذاتها. وقد أشارت مصادر أمنية يمنية إلى أن عشرات من النشطاء والإعلاميين والسياسيين اليمنيين تم استقطابهم عبر جماعة الحوثي وحزب الله للعمل ضمن شبكات تجسس إيرانية في مناطق عدة يمنية، وتم تدريبهم في طهران ولبنان، وتمت تغطية عملهم ضمن مؤسسات إعلامية وتعليمية وأنشطة خدمية وإنسانية.

وفي هذا الإطار، أوقفت السلطات اليمنية، في يناير 2014، سفر 30 طالبا أثناء مغادرتهم مطار صنعاء الدولي بمعية أحد الدعاة التابعين للحوثي. وأعلن هشام شرف، وزير التعليم العالي اليمني، أن ابتعاث طلبة يمنيين إلى إيران من قبل الحكومة متوقف منذ تسعة أعوام، في إشارة إلى أن جميع الطلبة الدارسين في إيران حاليا تم ابتعاثهم عن طريق جمعيات ومؤسسات موالية لجماعة الحوثي وإيران. وتشير تقارير رسمية إلى أن جميع من زاروا طهران عبر بيروت تم السماح لهم بالدخول إلى إيران بوثائق خاصة منحت لهم في بيروت، وتجنب استخدام جواز السفر اليمني للدخول إلى إيران.

والجدير بالذكر أن تلك الاتهامات الموجهة إلى اليمن بالتوسع في نشاطها الاستخباري على الساحة اليمنية لم تكن بعيدة عما كشفه الرئيس اليمني، منذ عام 2012، من أن الأجهزة الأمنية اليمنية ضبطت 6 شبكات تجسس تعمل لمصلحة إيران، وكان ذلك إثر الإعلان عن ضبط شبكة تجسس إيرانية تعمل في اليمن طوال 7 سنوات يقودها ضابط سابق في الحرس الثوري الإيراني، وتدير عمليات تجسس في اليمن والقرن الإفريقي.

- استغلال الأدوات الإعلامية: مع اهتمام إيران بتقديم الدعم العسكري والمادي المباشر لجماعات المعارضة اليمنية، فإنها لم تغفل أساليب القوى الناعمة في محاولة التأثير في مجريات الأمور في اليمن، ولذلك مع دعمها إطلاق عدد من القنوات الفضائية الموجهة، وتحديدا من الضاحية الجنوبية ببيروت، فقد تم من هناك إطلاق قناة «المسيرة» التابعة لجماعة الحوثي، وقناة «الساحات» التابعة لمجموعة من الناشطين المحسوبين على اليسار، وكذلك قناة «عدن لايف» التابعة للحراك الانفصالي، وذلك مع رعاية إصدار عدد من الصحف الأسبوعية المعارضة، ومنها: «المسار»، و«الديمقراطي»، و«الصمود»، مع عدد آخر من الصحف التي تصدر في مدينة عدن باسم الحراك الانفصالي.

ثانيا- خطورة تدخلات إيران على الساحة الإقليمية:

الأمر الجدير بالاهتمام أن تأثيرات التدخل الإيراني في اليمن تتسع لتشمل الساحة الإقليمية، ذلك أن هذا التدخل إنما يرتبط بالمخططات الطائفية لإيران، واهتمامها بالسيطرة على الممرات المائية الحيوية، وتطويق دول الخليج العربية -ولاسيما المملكة السعودية- على تخومها الجنوبية.

1. المخططات الطائفية لإيران

يظهر من خلال دعم إيران للمعارضة اليمنية البعد الطائفي في ذلك الدعم، فإيران تحاول تصدير مذهبها العقدي عبر التقارب الظاهري مع المذهب الزيدي، وعلاقتها باتباع هذا المذهب التي تأخذ أشكالا متعددة اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وثقافية، كما سبقت الإشارة.

وهذا الأمر يمكن تأكيده بمظاهر التدخل الإيراني في الشئون الداخلية للدول الأخرى في المنطقة، ولاسيما سوريا، ولبنان، والبحرين، فقد حوّلت إيران الصراع في سوريا إلى نزاع طائفي، مع الدعم العسكري المباشر الذي تقدمه إلى قوات بشار الأسد من خلال حزب الله اللبناني، بل والاعتراف بتقديم المشورة العسكرية إلى تلك القوات من خلال «فيلق القدس» التابع للحرس الثوري.

وتستمر إيران أيضا في تقديمها الدعم للمعارضة الشيعية في البحرين، الأمر الذي بدا جليا باستقبال المرشد الأعلى، علي خامنئي، لوفد من المعارضة البحرينية في فبراير 2014، حيث دعاهم إلى «الصمود»، في دعم علني للحركة الاحتجاجية بالبحرين، مما أثار التوتر في علاقات طهران بالمنامة، وخصوصا مع تنامي الشكوك البحرينية في دور لإيران بتغذية عدد من الهجمات الإرهابية التي شهدتها المملكة أخيراً، وبما يدفع نحو إحباط جهود المصالحة الوطنية بالبحرين.

2. التحكم في الممرات المائية الحيوية

مع أهمية البعد الطائفي في مخططات إيران، فإن اهتمامها بالنفاذ إلى اليمن، من خلال تقديم الدعم والتدريب للعناصر المناوئة للحكومة اليمنية، رده المحللون إلى أسباب عملية أخرى، يأتي من بينها استهداف طهران إيجاد موطئ قدم لها في المحيط المجاور لمضيق «باب المندب»، بجانب تحكمها في «مضيق هرمز»، لتعزز سيطرتها على الممرات المائية الحيوية على البحر الأحمر والخليج العربي، مما يحسن وضعها التفاوضي مع القوى الكبرى بخصوص برنامجها النووي، بجانب ما يؤكده الوجود الإيراني في اليمن من تنافس استخباراتي مع الولايات المتحدة على الساحة اليمنية.

وقد أكدت تقارير استخباراتية توجه الحوثيين نحو شراء وتأجير محلات وأراض في محافظة عدن وعلى ساحل البحر العربي في الجنوب، وهو الأمر الذي لم ينفه الناطق باسم الحوثيين، محمد عبد السلام، الذي قال في لقاء تليفزيوني إن من حق جماعته أن «تشتري حيث تشاء».

غير أنه لا يمكن تصور أن عملية تأجير محلات في محافظة عدن وعلى سواحل بحر العرب من قبل الحوثيين عملية عفوية لأغراض تجارية، بل يمكن ربط الأمر، ليس فقط بضمان تدفق السلاح إلى اليمن من إيران، ولكن أيضا بمسعى الأخيرة التحكم -وإن بصورة غير مباشرة- بمضيق «باب المندب» الاستراتيجي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يمر خلاله ما يقرب من 3.2 مليون برميل نفط يوميا، لتوجه في أهم شريان بحري للتجارة الدولية، الأمر الذي يستدل عليه كذلك بنشاط إيران في إريتريا، ومحاولاتها إيجاد نفوذ لها في الصومال، وجيبوتي، وكينيا.

3. تطويق دول الخليج

إن اهتمام إيران بالسيطرة على مضيق «باب المندب»، وتوسيع نفوذها في اليمن يوجه عام، ليسا بعيدا عن اهتمامها بتطويق دول الخليج جنوبا، والمملكة السعودية على نحو خاص، في إطار التنافس الإقليمي القائم بين الدولتين، مما يفسر تنامي النشاط الإيراني في اليمن، عقب توقيع المبادرة الخليجية نهاية نوفمبر 2011.

وأهمية اليمن هنا بالنسبة لمخططات إيران أنها تمثل البوابة الجنوبية للوطن العربي عموما، والجزيرة العربية والخليج بشكل خاص.

وبعد أن نجحت إيران في إيجاد موطئ قدم لها على الساحة الشرقية لدول الخليج، بتأثيرها الواسع في العراق سياسيا ومذهبيا، فهي تسعى كذلك إلى دعم حليف لها في اليمن، ممثلا في جماعة الحوثي، ليكون على شاكلة حزب الله في لبنان، ذلك أن ظهور جماعة شيعية قوية في جنوب شبه الجزيرة العربية قد يحرك النزعة التشيعية الموجودة لدى الأقليات الشيعية في شرق المملكة السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي بنحو عام.

عن مجلة «السياسة الدولية» المصرية

نكرههم أم نرثى لحالهم ؟

فهمي هويدي

لا يستطيع المرء أن يكتم شعوره بالاستهجان والسخط وهو يتابع الأخبار والتقارير التي تطوف أنحاء العالم معبرة عن الصدمة والدهشة إزاء ممارسات جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا. حتى إذا قيل انهم يدعون إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فإنه يظل من غير المفهوم أن يكون لذلك الهدف علاقة بخطف أكثر من مائتي فتاة من إحدى مدارس شرق البلاد. والمطالبة بمقايضتهن بعناصر للجماعة تحتجزهم السلطة.

وإذ يرفضهم المرء وهو مغمض العينين. ويتضامن مع الحملة العالمية لإطلاق سراح الفتيات المخطوفات، فإنه لا يعرف ما إذا كان عليه ان يكرههم فقط، أم ان يرثي لبؤس حالهم أيضا. ذلك ان الجماعة التي تأسست منذ عشر سنوات لم تأت من فراغ، وانما هي حصيلة تفاعلات وتراكمات عميقة متعددة في المجتمع النيجيري المركب الذي تختلط فيه الديانات والأعراق والمذاهب. ذلك ان سكان نيجيريا أكثر من 145 مليون نسمة، نسبة المسلمين فيه تتجاوز 50٪، وهؤلاء يتركزون في الولايات المتحدة، في حين ان أغلب الولايات الشمالية في الجنوب. وفي الشمال شيعة وبعض الأحمدية. وفي الجنوب وثنيون أيضا. والصراع في ذلك البلد الغني بالنفط دائم ومتفاقم بين قبائل الهاوسا والفولاني ذات الأغلبية المسلمة، واليوربا التي تنتشر فيها المسيحية. وهذا الصراع يدور حول السلطة والثروة حينا، وبين الأعراق في حين آخر، وبين اتباع الديانات المختلفة في أحيان كثيرة، وبحكم وجود النفط في البلاد فإن ذلك استدعى وجود تمثيل للعديد من الشركات الغربية الكبرى، البريطانية والأمريكية والفرنسية والإيطالية. وهؤلاء لم يكونوا بعيدين عن الصراع يوما ما، فضلا عن ان الكلام متواتر عن وجود للموساد الإسرائيلي هناك (لاحظ ان إسرائيل أعلنت عن استعدادها للمساعدة في تحرير الفتيات المخطوفات).

بوكو حرام ومعناها باللغة السواحيلية ان التعليم الأجنبي محرم شرعا، (بالمناسبة هذا الموقف ليس جديدا تماما لأن الفكرة سبق ان اطلقها بعض الفقهاء المغاربة أثناء الاحتلال الفرنسي، واعتبروها من قبيل مقاومة رفض ثقافة المستعمر وتحدى فكرة الغزو الثقافي) وإذ دعت الجماعة منذ انطلاقها إلى رفض التغريب والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، فإن ذلك اثار حفيظة الأجهزة الأمنية، التي قررت حظرها وقامت بملاحقة مؤسسها محمد يوسف ومعاونيه، ولكن المؤسس الذي كان يعمل مدرسا هرب إلى السعودية وأمضى هناك بعض الوقت، ثم عاد إلى بلاده وقد تحول إلى السلفية، وغير اسم جماعته التي أصبحت جماعة أهل السنة والدعوة والجهاد، إلا أن الاسم القديم ظل لصيقا بها، حيث اشاعته وسائل الإعلام بعدما عممته الأجهزة الأمنية. اصطدمت الجماعة مع الشرطة والجيش. وأسفر الصدام الذي وقع عام 2009 عن قتل مؤسسها محمد يوسف وتصفية أكثر من 150 شخصا من أعوانه ومؤيديه. (قناة الجزيرة بثت في عام 2010 شريطا تسجيليا وثق المذبحة) استمر الصدام وبلغ ذروته في عام 2013 حين قامت الشرطة باعتقال زوجات قادة الجماعة وأطفالهم. وهو ما انتقدته آنذاك منظمة هيومان رايتس ووتش. الخلاصة ان السنوات الأخيرة شهدت سلسلة من المواجهات المسلحة بين الجماعة من ناحية وأجهزة الشرطة من ناحية ثانية وقد انضمت إلى الأخيرة مجموعات من المتعصبين، الأمر الذي أسهم في تأجيج الصراع وتوسيع نطاقه، وحوّله إلى شيء قريب من الحرب الأهلية. فالشرطة والجيش ومعهما المتعصبون لم يتوقفوا عن مداهمة قرى المسلمين والانتقام منهم، وجماعة بوكوحرام ردت الانتقام بمثله واستهدفت مراكز الشرطة والجيش ومراكز الحكومة وحتى السكة الحديد.

الخلاصة ان حادث خطف الفتيات هو حلقة في سلسلة المواجهات الدامية التي تشهدها نيجيريا وفشلت السلطة المركزية في ايقافها منذ عشر سنوات على الأقل. وكان للحادث الأخير دويه لأن الذي قامت به جماعة إرهابية من المسلمين، إضافة إلى كون ضحايا من تلميذات المدارس اللاتي تحدث رئيس الجماعة أبوبكر شيكاو عن بيعهن إذا لم تتم مبادلتهن بسجناء للجماعة لدى السلطة. وقد لعبت وسائل الإعلام دورا بارزا في تعميم القصة ولفت نظر الكافة إليها.

لدى ملاحظتان على القصة أخصهما فيما يلي:

× ان تركيبة بوكو حرام لا تختلف كثيرا عن خلفية حركة طالبان الأفغانية. فعناصرها من طلاب المدارس الدينية الهزيلة التي تلقن الأجيال الجديدة ثقافة إسلامية هزيلة ومشوهة تصدر للمجتمع تدينا منقوصا وخطرا، الأمر الذي يدين تقصير المنارات الإسلامية (الأزهر وأمثاله) في التبشير بحقائق الإسلام وترشيد الداعين إليه خصوصا في مناطق الأطراف بآسيا وأفريقيا.

× إننا ونحن نرفض خطف الفتيات وندينه بأعلى صوت، لسنا على ثقة من أن الحملة العالمية التي تدافع عنهن الآن كان يمكن ان تنطلق لو ان الضحايا كن من بنات المسلمين. يؤيد ذلك الشك أن مسلمي أفريقيا الوسطى يتعرضون للإبادة هذه الأيام - ليس بعيدا عن نيجيريا - لكننا لم نشهد تحركا دوليا مماثلا لإغاثتهم. والحاصل في أفريقيا الوسطى له نظيره في ميانمار وفي الصين وأخيرا في الهند. وليس بعيدا عن أذهاننا ما حدث في فض اعتصامي رابعة والنهضة. إذ في كل تلك المشاهد سالت دماء المسلمين غزيرة ووقف المجتمع الدولي مستغيثا وصامتا. اننا نقف معهم فيما هو إنساني، لكنهم لم يعترفوا بإنسانيتنا بعد.

عن «الشروق» المصرية

المفاوضات المستمرة.. والقانون الدولي المعلّق

أنطوان صفير

منذ كامب ديفيد، تتواصل المفاوضات بين العرب وإسرائيل، وقد مرت طيلة العقود الماضية بتجارب غير مجدية وغير مكتملة كمدريد وواي بلانتيشن وغيرها.

وتبقى العقدة الأساسية مرتبطة بما جرى ويجري بشكل متقطع بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتطرح الأسئلة بشكل متواصل حول أمل ما بالوصول إلى حلول «الحد الأدنى» التي تتلاءم مع أحكام القانون الدولي في هذا الإطار.

إنني لست مقتنعا بأن القانون الدولي عاجز كليا عن إيجاد الإطار العملي لحلول تشكل بداية معقولة لنتائج ملموسة على أكثر من صعيد، كي لا تعود لغة العنف إلى الواجهة إذا ما سلمنا جدلا بأن القانون الدولي لم يعد له مكان ولا قدرة على التأسيس لمرحلة من الحلول عن طريق السلام العادل والدائم والمتوازن في مراحله ونتائجه.

ولكن لا يمكننا أن نغفل أن السياسة الدولية تعيق التطبيق ولو النسبي أو الجزئي للقانون الدولي، وما القول أو الإشارة إلى أن أحد مفاتيح الحل هو «اعتراف معين» بيهودية دولة إسرائيل إلا تأكيد واضح بأن مبادئ العدالة لم تزل بعيدة المنال في ظل «تكابر» و«تجاهل» دوليين لأحكام القوانين الدولية ذات الصلة.

- ماذا تعني يهودية دولة إسرائيل؟

بالإضافة إلى كونها تحديا طبيعيا لمشاعر العرب مسلمين ومسيحيين، فإنها تستحق التوقف عندها لا لدراسة نوايا إسرائيل ومخططاتها بل لغاية البحث القانوني والسياسي.

أهي إشارة إلى الهوية السياسية لدولة إسرائيل ذات الأغلبية اليهودية أم ترجمة قانونية للتحديد الصهيوني الذي يجعل من إسرائيل وطنا لليهود من كل الأقطار؟ هذا التحديد حول الشعب اليهودي قد رفض في القانون الدولي ومن قبل الولايات المتحدة خاصة سنة 1964.

وبين الوجهتين المذكورتين، تبنى نتائج سياسية وقانونية خصوصا على مستقبل المفاوضات ومآلها، بمعنى أن الوجهة الأولى تعني فيما تعني مفهوما مبطنا للمعيار الديني للدولة الإسرائيلية، أما الوجهة الثانية أي التحديد الصهيوني، فإنه يشكل إشارة قوية إلى المشروع الإستراتيجي الذي يتخطى في حدوده الدولة الإسرائيلية ليلامس السيطرة الكاملة وبطرق شتى على الدول المحيطة بها، مع ما لذلك من نتائج خطيرة على كل الصعد.

- ولكن السؤال الذي لا بد منه يتمحور حول تحديد ماهية مبادئ القانون الدولي التي ترعى الحقوق الفلسطينية:

أبرز تلك الحقوق وأكثرها جدلا هو حق العودة إلى «الأرض»، وهو مبدأ طبيعي وأساسي في القانون الدولي وفي المسألة الفلسطينية خاصة، لأن حق العودة هو طريق مكرّس وطبيعي للسلام العادل والمتوازن.

وقد كرسته القرارات الأممية المتتالية، وهو يتعلق عضويا بحق اعترف به ولكنه بقي «معلق» التطبيق، أي حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقد اعترفت به وأقرته القرارات الدولية ذات الصلة منذ بداية السبعينيات بعد أن كانت مسألة اللاجئين تتصدر السياسة والقانون الدوليين دون اعتراف واضح وصريح بحق الشعب في تقرير مصيره أي تحديد خياره في وطنه ورسم مستقبله وفق إرادته الحرة.

وفي هذا السياق، يبقى المستند الأساسي في القانون الدولي هو قرار التقسيم وما تلاه حتى تاريخه، مما يشكل وحدة قانونية قادرة في حال اعتمادها أثناء المفاوضات على إيجاد الأرضية الصالحة لاتفاق مجد وجدي في آن معا.

أمّا الوضعية القانونية للقدس فتبقى مسار جدل عقيم حتى اليوم بفعل رفض الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام 1980 لقرار إسرائيل القاضي باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وذلك خلافا للقانون الدولي الذي قسّم القدس إلى قسمين. وقد انطلقت مطالبات وطروحات عديدة تدعو إلى تدويل المدينة «المقدسة» وجعلها مفتوحة منزوعة السلاح تحت سلطة الأمم المتحدة بوضعية قانونية دولية خاصة.

هذه المواضيع الخلافية هي جزء بسيط من أزمات أخرى وكبرى ومعقدة، ولا يمكن إغفال الواقع الذي يشير بكل موضوعية إلى أن المشكلة لا تكمن في الخيارات وخطط العمل بل في الإرادة الفعلية لتطبيق القرارات الدولية بروحية السلام لا في سبيل كسب الوقت وتمييع المسائل حتى يصبح الستاتيكو المعتد لعقود هو عملية تطبيع فعلي.

- من هنا تطرح التساؤلات حول مرجعية مدريد إطارا للشرعية الدولية، إذ لم نزل نرى المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية تعاود البحث في النقاط عينها، وكأنه لا مرجعية يستند إليها في مقاربة المسائل العالقة.

ومرجعية مدريد هي تكريس لكل ما اعتمد في القرارات الدولية:

× القرار 181 الصادر عن مجلس الأمن حول التقسيم، وهو القرار-الإطار الذي رفضه العرب لعقود ثم طرحوا مبادرات تتلاءم مع بعض أحكامه على أن يعطى الشعب الفلسطيني جزءا من حقوقه.

× القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة حول اللاجئين، وهو قرار مهم لما يحمله من نصوص لا تحتمل الاجتهاد القانوني والسياسي حوا مسألة تعد بمثابة القلب في القضية الفلسطينية.

× القراران 244 و338 بعيد حرب 1967 وما تلاها من تغيرات على الأرض.

× القراران 2649 و2672 الصادران عن الجمعية العامة في العام 1970 التي كرّست حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

أما المستوطنات فهي مشكلة تستعصي على الحل في كثير من الأحيان إضافة إلى قضية الأسرى التي لم تجد حلا نهائيا حتى تاريخه.

أما مسألة الرفض الإسرائيلي المستمر للانسحاب من الأراضي المحتلة واستمرار تمركز جيشها في الأردن فإنه يشكل إخلالا واضحا بموجبات القانون الدولي بكل مواثيقه وقراراته، لأنه ينسف روحية السلام ويجعل المفاوضات تقفز من فشل إلى آخر دون قدرة فعلية من جانب الولايات المتحدة على خرق الجدار.

إذ إن وزير خارجيتها لم يستطع النجاح بأي خطوة قد رعاها ليس لعدم قدرة شخصية أو أميركية على فرض الحلول، بل لأن التبني الأميركي لجوهر المطالب الإسرائيلية والتمسك بالدفاع عنها، يجعل الدور الأميركي راعيا شكليا دون إمكانية إيجاد اتفاق ما يخرج المفاوضات ومعها الوضعيتان السياسية والقانونية من الدوامة القاتلة.

في هذا السياق، يطرح التساؤل عن جدوى استمرار الفلسطينيين بالتمسك بالقانون الدولي ومقتضياته.

في الواقع لا يمكن لهؤلاء إلا القيام بذلك مع تحريك المفاوضات وتوسيع مروحيتها المطلبية وإقناع الإدارة الأميركية والقوى الفاعلة في العالم بضرورة القيام بخطوات عملية تخرج الواقع الفلسطيني من الستاتيكو الذي يمكن أن يتطور إذا ما أصبحت المبادرة العربية للسلام ساقطة بحكم الزمن وتطور المسائل النزاعية إلى حدود تجعل الجميع أمام خيارات لا طائل منها.

مسألة المفاوضات هي إطار سياسي دولي وإطار قانوني دولي، لن يفضي إلى نتيجة إلا بتوافق الإطارين.. وهذا ما ليس محسوبا ومحسوما في الفترة المرتقبة.

عن «الجزيرة نت»